



بيان  
السفير د. بشار الجعفري  
المندوب الدائم  
للجمهورية العربية السورية

أمام

اللجنة التحضيرية الثالثة  
لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض  
المعاهدة لعام ٢٠١٠

**السيد الرئيس:**

بداية اسمحوالي أن أهنئكم على ترؤسكم أعمال هذه الدورة الهامة، وينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به مندوب كوبا نيابة عن دول حركة عدم الانحياز وإلى بيان مندوب الإمارات نيابة عن المجموعة العربية.

**السيد الرئيس:**

لقد كانت سوريا من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث وقعت عليها عام ١٩٦٨، وتؤكد بلادي، في هذا السياق، على استمرار التزامها بتعهداتها بموجب أحكام هذه المعاهدة، وتعتبر بأن هذا الصك الدولي لا يزال يشكل حجر الزاوية الأساسي في المنظومة العالمية لعدم انتشار الأسلحة النووية عامودياً وأفقياً، ويشكل كذلك الركيزة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، كما يمثل أيضاً المرجعية الدولية لحق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في مختلف التطبيقات السلمية.

**السيد الرئيس،**

تعبّر سوريا عن قلقها من عدم تحقيق أحكام المعاهدة وذلك بسبب عدم التعامل بشكل متوازن بين المحورين الأساسيين للمعاهدة المتمثلين في منع الانتشار ونزع السلاح اللذان هما محورين متساويين في الأهمية، وكذلك بسبب استمرار استخدام معيار الكيل بمكيالين للمحور الثالث المتعلق بحق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

**السيد الرئيس،**

لقد أكدت سوريا مراراً بأن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يمثل تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح النووي ويعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي ويوطد نظام عدم الانتشار. وإيماناً منها بذلك فقد عملت سوريا منذ عام ١٩٨٧ على جعل

منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، وتقدمت سوريا في نيسان من عام ٢٠٠٣، وباسم المجموعة العربية، بمبادرة إلى مجلس الأمن من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، إلا أن مواقف بعض الدول النافذة في مجلس الأمن – آنذاك – لم تساعد على إنجاح تلك المبادرة التي عادت الجمهورية العربية السورية لطرحها ثانية أمام مجلس الأمن في كانون الأول ٢٠٠٣؛ ولا زالت هذه المبادرة بانتظار ظروف دولية أفضل لاعتمادها.

السيد الرئيس،

إن عدم انضمام إسرائيل أو الإعلان عن نيتها في الانضمام إلى هذه المعاهدة ورفضها إخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يزال يعتبر تهديداً لعالمية هذا الصك الدولي ويشكل تهديداً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن أفراد إسرائيل بامتلاك قدرات نووية عسكرية خارج أي إطار للمراقبة الدولية، يشكل خطراً حقيقياً على المنطقة والعالم وانتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية وأولها قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، ومن هنا فإنه على المجتمع الدولي العمل بشكل جاد للضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة لأسلحة نووية ودون شرط أو قيد، والعمل على إلزام إسرائيل على إخضاع جميع منشآتها النووية للرقابة من خلال اتفاق الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

تؤكد سوريا على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة المختصة بمتابعة قضايا التحقق والامتثال من خلال نظام الضمانات الشامل التابع لها والذي يعتبر الركيزة الأساسية في منظومة عدم الانتشار. وترى بلادي أن أحد الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يتمثل في العمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا النووية في التطبيقات السلمية المختلفة،

وأن تيسير تبادل المعلومات والمعدات والمواد والخدمات العلمية التكنولوجية لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، هو حق غير قابل للتصرف من حقوق الدول الأطراف في المعاهدة.

**السيد الرئيس،**

إن مضمون المادة الرابعة من المعاهدة واضح ولا يمكن تأويله لأنه نص على حق الدول الأطراف في المعاهدة، باستخدام الطاقة النووية في مختلف المجالات السلمية، وبالتالي فإن سوريا تدعو الدول الأطراف إلى الامتناع عن فرض أي قيود على نقل المعدات والتكنولوجيا النووية والسلمية والمتقدمة إلى الدول الأطراف التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. إن فرض مثل هذه القيود يعتبر مخالفاً لنص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

**السيد الرئيس،**

لقد تقدمت بلادي بورقة عمل إلى هذا الاجتماع حول " المسائل الموضوعية في تنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" والتي تتضمن عدة توصيات أملين أن تغني مناقشاتنا وتجد طريقها إلى التقرير النهائي الذي سيصدر عن الاجتماعات. ونعتقد في هذا الصدد أنه من الأمور المستعجلة التي ينبغي على مؤتمر المراجعة التصدي له هو العمل على إنشاء هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ووضع خطوات عملية محددة لتنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي صدر عن مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥، وكذلك وضع خطوات عملية محددة لتنفيذ مضمون الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠، والتي أعادت بدورها كذلك التأكيد على قرار الشرق الأوسط الصادر عام ١٩٩٥.

وأخيراً يأمل وفد الجمهورية العربية السورية من هذا الاجتماع الوصول إلى وثيقة ختامية تتضمن آليات محددة تعالج مختلف القضايا المطروحة وتؤدي إلى تحقيق التوازن العادل في تنفيذ أحكام المعاهدة تأكيداً لمصداقيتها وعالميتها المنشودتين.

**وشكراً السيد الرئيس**